المرأة والتنمية البشرية في شمال إفريقيا– إنجازات وإشكالات –

د. يوسف بن يزة

استاذ محاضر بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

هذه الدراسة هي محاولة لقياس حجم الهوة الجندرية في دول شمال إفريقيا، ومدى تقدم وضع المرأة في هذه الدول في مسار تحقيق المساواة مع الرجل والتمكين في المناصب السياسية وصناعة القرار، وترى أن هذه الدول لم تستغل كما يجب إمكانيات المرأة باعتبارها نصف المجتمع، ولم تمنحها الفرصة لإثبات قدراتها التنافسية، مركزة على تجربتي تونس والجزائر في هذا المجال، وخاصة ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية والوطنية ومواقع اتخاذ القرار، ولذلك تقترح كنتائج ضرورة تعميق الفهم للوضع القائم وطبيعة العراقيل والتحديات والفرص المتاحة أمام المرأة.

Abstract

This study is an attempt to assess the current size of the gender gap by measuring the extent to which women in north Africa countries have achieved equality with men in political empowerment, Countries that do not capitalize on the full potential of one half of their societies are misallocating their human resources and undermining their competitive potential.

The study focused on Algerian and Tunisian experience in this area, especially the participation of women in politics and decision-making. Therefore, its findings proposed as a conclusion that the position of women needed building a more understanding of the status, obstacles, challenges and opportunities for his leadership and their participation in politics and decision-making at the local and national levels.

مقدمة

عادة ما توصف الجهود المنصبة على تطوير وبعث وإطلاق طاقات الإنسان للمساهمة في التنمية بالعرجاء إذا كانت موجهة لأحد الجنسين مع إقصاء الجنس الآخر، وقد عرف عن هذه الجهود في الدول السائرة في طريق النمو تمركزها حول الرجل بوصفه المحرك للآلة الإنتاجية وتجاهل دور المرأة لاعتبارات سوسيولوجية وأنتربولوجية متعددة، وقد بينت تلك التجارب استحالة تحقيق أي تنمية مع تعطل نصف المجتمع الممثل في النساء.

حيث يحظى موضوع تمكين المرأة باهتمام متزايد من طرف المجتمع البحثي في عدد من الحقول المعرفية بالموازاة مع جهود حثيثة تقودها برامج الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لمنح الفرصة لنصف المجتمع المعطل لتطوير قدراته والانخراط في العملية الإنتاجية والمساهمة في تطوير المجتمع، وبالتالي رفع مستوى التنمية البشرية، وتمثل التجربتان الجزائرية والتونسية نموذجا من دول جنوب المتوسط التي قطعت أشواطا معتبرة في هذا المجال.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة في الجزائر وتونس من أجل تمكين المرأة في مختلف المجالات ودور تلك الجهود في رفع مستوى التنمية البشرية في البلدين واستدامتها، كما تقيس أثر التطور الحاصل في مختلف مؤشرات التنمية البشرية على تحسن وضعية المرأة ومساهمتها الفعلية في مختلف جوانب الحياة.

إشكالية الدراسة:

تصنف مجتمعات دول جنوب المتوسط ضمن دائرة المجتمعات الأبوية التي تحد من ممارسة المرأة لعدد من الأدوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحصرها في أدوار إنجابية وثانوية، وهذا يؤثر سلبا على جهود ومستقبل التنمية البشرية في المنطقة، وتعد آلية التمكين التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محاولة لإعادة الاعتبار لدور المرأة في مختلف المجالات وهذا ما يجعلنا نتساءل عن أثر هذه الآلية في تحقيق التنمية واستدامتها في دول جنوب المتوسط وخاصة في الجزائر وتونس؟

وللاجابة على الاشكالية المركزية للدراسة تقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتناول الأول باقتضاب الجانب المفاهيمي لكل من مفهومي التمكين والتنمية البشرية المستدامة، أما الثاني فيقف عند جهود دول جنوب المتوسط ومكاسبها في مجال التنمية البشرية المستدامة ودور تمكين المرأة في رفع مستواها، في حين يتناول المحور الثالث تجربتي الجزائر وتونس.

أولا: الإطار المفاهيمي للتمكين والتنمية البشرية المستدامة

تعريف التمكين:

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة ارتباطه بالعديد من عناصر القوة ذات الدلالة التنموية والاجتماعية، ولذلك فقد انعكس الاستخدام الواسع للمفهوم على تعدد تعريفاته.

فالتمكين لغويا يعني التقوية والتعزيز، أما إجرائيا فقد تعددت تعريفات المفهوم وفقا لطبيعة المجال أو نطاق التطبيق، فهو يشير إلى عملية منح السلطة القانونية أو تخويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما1.

ولذلك فإن التمكين كمفهوم يرتكز على عناصر القوة التي تشكل جوهره، حيث أن تعريف القوة يعني القدرة على فعل شيء ما ويتولد عن هذه القدرة الشعور بالمسؤولية والرغبة في المشاركة في صنع القرارات، وكذا وضع الأهداف المستقبلية في نطاق السلطة المتاحة ودرجة حرية التصرف المتاحة.

ولكن يظل دور العامل الذاتي حاسما في نجاح عملية التمكين، فالتمكين مفهوم يقوم على المنح، بيد أن نجاحه يتوقف على مدى إيمان وتجاوب المستهدف، فلابد أن يكون المستهدفين من عملية التمكين على وعي بأهميته، ولديهم رغبة حقيقية في التغيير، تغيير أنفسهم والبيئة المحيطة بهم على النحو الذي يجعلهم فاعلين لهم نفس الفرص والامتيازات المتاحة لغيرهم في المجتمع2.

هناك تعريفات تربط المفهوم بقضايا التنمية من خلال "التأكيد على ارتباطه بعملية توسيع فرص وحرية الفقراء في الحصول على أفضل نصيب من نتائج عملية التنمية المستدامة"3.

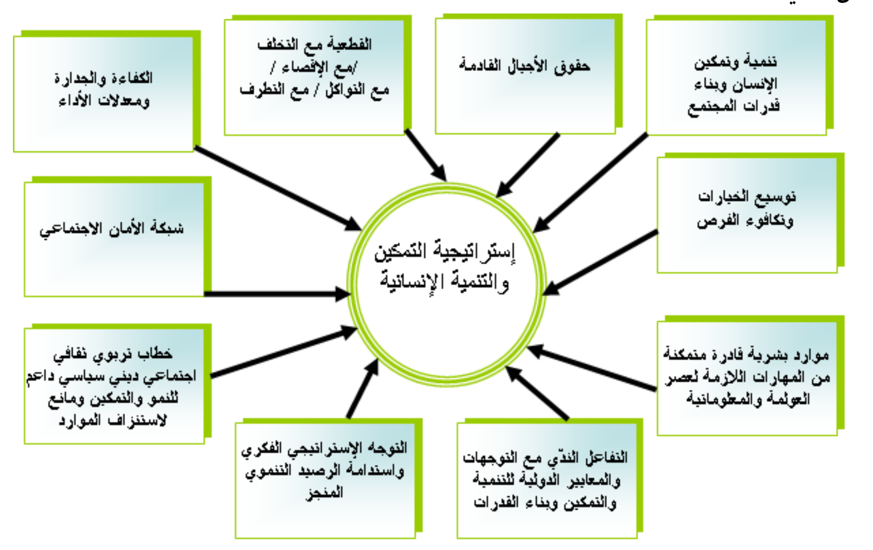
أما التعريفات التي راعت الجوانب السياسية فقد ركزت على ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في ممارسة حرياتهم والمشاركة في وضع السياسات العامة للدولة.

وقد اتجهت العديد من المؤسسات الدولية إلى إعطاء تعريفات لمفهوم التمكين تتماشى واختصاص كل واحدة منها، ومنها البنك الدولي الذي يرى بأن التمكين هو "عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما4.

الملاحظ في هذه التعريفات أنها تركز في مجملها على عناصر القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها، ذلك أن التمكين عملية ديناميكية تسعى للقضاء على كل أشكال التمييز واللامساواة بين أفراد المجتمع، حيث أن نجاح العملية يتطلب إزالة كل العقبات التي تعوقها سواء

كانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية أو غيرها من السلوكات النمطية التي تضع الفئات المهمشة في مراتب أدنى، وفي مقابل ذلك السعي إلى إقرار وتبني تشريعات وإحداث هياكل ومؤسسات تساعد في القضاء على كل مظاهر التمييز والإقصاء، وتتولى عملية التمكين، حيث تستهدف هذه التشريعات والمؤسسات تلك الفئات المهمشة من أجل تنمية قدراتها المعرفية وتنويع مواردها على النحو الذي يتيح لها حجز مكانة في المجتمع والاندماج والمشاركة فيه.

ويرتبط التمكين بالتنمية الإنسانية بواسطة عدد من المحاور الاستراتيجية كما هو مبين في الشكل التالي:



المصدر: عبد السلام بشير الدويبي، " مشروع استراتيجية التمكين والتنمية الإنسانية في الجماهيرية الليبية"، تاريخ التصفح: 16 اكتوبر 2013.
،< *www.npc.gov.ly/doc/news/3npcgov.ppt* ->

"التمكين السياسي عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا"5.

يرى بعض المفكرين على غرار Stromquist أن التمكين رباعي الأبعاد، ويتعلق الأمر بـ: البعد المعرفي والبعد النفسي والبعد الاقتصادي والبعد السياسي، وقد بينت الكاتبة أن الأبعاد الثلاثة الأولى تحدث تغييرا على المستوى الفردي (المصغر)، أما البعد السياسي فإنه يتحقق على المستوى المجتمعي (المكبر)، حيث يتم في المستوى الأول ترتيب العلاقات الأسرية التي تتبع فكرة

المقاومة داخلها للحد من تبعية النساء للرجال، أما عن أهمية كل بُعد، فيرى Lephoto أن معدلات التمكين تختلف باختلاف أبعاده حيث ترتفع في البعد الاقتصادي بالنسبة للنساء يليه البعد النفسي ثم المعرفي وتقل معدلاته في البعد السياسي[6].

كما أن للتمكين عناصر عامة لا تختلف عن عناصر تمكين المرأة تتمثل في[7]:

الاعتماد على الذات.

الاستقلال في عملية صنع القرار.

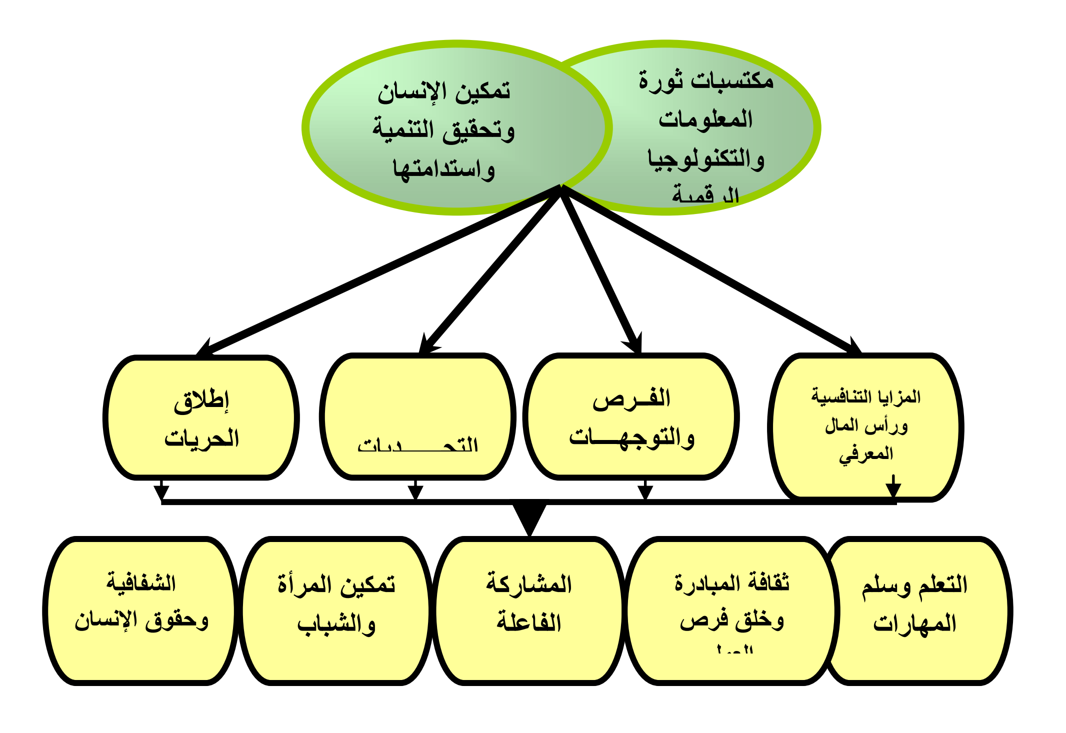
المشاركة في التمثيل الحكومي.

الحصول على الدخل والائتمانات الكبيرة.

ملكية الأرض والعقارات ومصادر أخرى للقوة مثل التعليم والمكانة الاجتماعية.

الحصول على المعرفة والمهارات.

كما يمكن الربط بين معطيات بناء قدرات الإنسان وتمكينه وفرص تحقيق التنمية البشرية كما هو موضح في الشكل التالي:



وهناك محاذير مفهوماتية ترافق الحديث عن تمكين النساء منها8:

أ. النساء لسن جماعة متجانسة وكتلة واحدة تختلف عن الجماعات الأخرى التي هي بحاجة للتمكين. وإنما تمثل النساء قطاعا يتقاطع مع كافة هذه الجماعات، وبالتالي عند الحديث عن تمكين المرأة يكون من الصعب الأخذ في الاعتبار كافة هذه التباينات بين النساء.

ب. يؤثر مستوى العلاقات الأسرية والحياة العائلية أو بعبارة أخرى الخلفية الاجتماعية على درجة تمكين المرأة في المجتمع، الأمر الذي لا نجده فيما يتعلق بجماعات متضررة أخرى.

ج. يرى كثير من الباحثين في هذا الموضوع أن تمكين المرأة يتطلب تحولا منتظما في كافة مؤسسات الدولة يسمح بمشاركتها ولاسيما تلك التي تدعم أو تقوم على أسس ذكورية.

تعريف التنمية البشرية المستدامة

تعني التنمية البشرية "إتاحة الفرص للبشر عن طريق تنمية قابليتهم ومداركهم وضمان حصولهم على الموارد التي يحتاجونها للعيش بكرامة"9.

فهي إعادة الاعتبار للرأسمال البشري على حساب الموارد المادية التي سيطرت لقرون من الزمن على سلم أولويات التنمية التي كانت تقيس مقدار النمو والتطور بما يتم تسجيله من فوائض القيمة في النواتج الداخلية والوطنية ورصيد الميزان التجاري، على أساس أن ذلك سينعكس حتما على تطور مستوى الأفراد، وهو ما يتنافى مع المنطق الذي يقتضي أن تنمية الإنسان هي التي تؤدي إلى تنمية الأشياء وليس العكس، فالتنمية البشرية شرط أساسي لتحقيق أي نمو اقتصادي، على اعتبار أن "الإنسان مورد عام من موارد الاقتصاد ينبغي الاهتمام بإعداده وتجهيزه صحيا وعلميا وثقافيا واجتماعيا ليؤدي دوره بشكل أفضل في تنمية أفضل"10.

هناك تعاريف كثيرة للتنمية البشرية، منها ما ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية الذي أُعتمد ونشر في 4 ديسمبر 1986، والذي يعتبر أن التنمية هي "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"11.

ووفق هذا التعريف فإن الإنسان هو الموضوع الأساسي في التنمية البشرية، لذلك فقد كثرت الدراسات والمؤتمرات التي حاولت تحديد مفهوم التنمية البشرية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها، كإشباع الحاجات المختلفة، ورفع مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وتحسين نوعية حياة الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا يمكن التطرق إلى مفهوم التنمية البشرية دون ربطه بمستقبل المحور الأساسي لهذه التنمية وهو الإنسان. فاستدامة التنمية تعني أن يكون هناك التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال التي ستخلفنا ما فعلته الأجيال السالفة لنا ومن أجلنا على الأقل. وتعني أيضا عدم تمويل استهلاكنا المفرط بديون اقتصادية يجب على الآخرين أن يسددوها؛ وتعني كذلك أن الاستثمار الكافي يجب أن يوظف في تعليم وصحة السكان الموجودين الآن حتى لا نتسبب في دين اجتماعي للأجيال المقبلة، كما يجب استخدام الموارد الطبيعية على نحو لا يتسبب في ديون إيكولوجية عن طريق الإفراط في استغلال ثروات الأرض12.

وفي تقريره "مبادرة من أجل التغيير"، عرف جيمس سبيث المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

"هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة. إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم"13.

وهكذا يتم "دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية لتكونا مفهوم التنمية البشرية المستدامة. وفي القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبورغ سنة 2002 تم تحديد أولويات التنمية المستدامة "14.

وترتبط قضايا المرأة من جانب آخر بفكرة الاستدامة من خلال إجراء محاكاة لوضع المرأة في المجتمع الأبوي ووضع الطبيعة والبيئة في المجتمعات الصناعية، حيث تعتبر النسوية البيئوية تنويعة جنينية غير مكتملة التطور ضمن تنويعات المنظور البيئوي، وهي طيف من العائلة النسوية المهتمة بالسياسة العالمية وقضايا المرأة والتي تربط أفكارها بمبدأ المساواة بين الجنسين. لأجل ذلك سعى منظرو النسوية البيئوية الى تطوير مقاربة جديدة في علم السياسة من منطلق أن الهيمنة على الطبيعة ناتجة عن نفس الدوافع المؤدية إلى إخضاع النساء، أو جعلهن في موقع أدنى من الرجال، وذلك من خلال تصوير الطبيعة على أنها تحمل سمات أنثوية تتطلب قيادة وهيمنة وإخضاعا من لدن الطبيعة الذكورية، وحسب كولارد "Coulard" فإن هذا التصوير جعل بعض النسويين البيئويين، يعتقدون أن الفكرة القائلة بأن المرأة – ولأسباب بيولوجية – كائن أقرب إلى أساليب عالم الطبيعة، وهي الفكرة التي أسست لبدايات تشكل المقاربة النسوية حول مسائل البيئة، وعلى

صعيد التنظير المعرفي لم تشكل هذه الأفكار إطارا متطورا ومتماسكا معرفيا وأنطولوجيا يكون أقدر على التأثير في النقاشات النظرية حول البيئة ومسائلها في حقل العلاقات الدولية. ومرد ذلك راجع إلى تواضع الإسهام النسوي بحد ذاته في حقل علم السياسة.

وقد أفضت المناقشات الأكاديمية في أوساط البيئوية النسوية، إلى إعادة توليف مفهوم السيطرة البطريركية، بحيث يشتمل أيضا على دوافع استغلال الطبيعة، واستطاعت رغم تواضع حضورها الأكاديمي ضمن حركة النساء، لفت الانتباه إلى عدة تشابكات فكرية وسياسية تربط بين النسوية والبيئوية. إذ تتخذ كلتاهما موقف الشك حيال المؤسسات والعمليات الجارية ضمن عالم السياسة العالمية التقليدية المؤسسة على المركزية الذكورية15.

ثانيا: واقع المرأة والتنمية البشرية في شمال إفريقيا

حققت المرأة في دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة عددا من المكاسب في سبيل تمكنها من المشاركة بفعالية في جهد التنمية وبالتالي التقليص من الفجوة التي تفصلها عن الرجل في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى واجهت وما تزال تواجه عقبات كثيرة تحول بينها وبين الهدف المسطر من طرف عدد من الهيئات المحلية والدولية الساعية لتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

هناك إشكالات تواجهها النساء في دول شمال إفريقيا بالتوازي مع ظروف غير مساعدة تجعل من البيئة والموروث الثقافي والتعاليم الدينية مرجعية قوية يصعب تجاوزها، بيد أن النضال المستمر للمرأة أدى إلى خلق ظروف سهلت نشوء ما يسمى بقضية المرأة وإدراجها في جداول أعمال كبريات القمم واللقاءات والمؤتمرات الدولية.

وعلى غرار وضع المرأة في المنطقة، يشهد وضع التنمية البشرية تفاوتا من حيث مستوياته، حيث رتب دليل التنمية البشرية العالمي لسنة 2013 كل من ليبيا والجزائر وتونس ضمن الدول مرتفعة التنمية البشرية، في حين ترتب كل من مصر والمغرب ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية، وعلى شاكلة هذا الوضع تختلف المؤشرات المتعلقة بالصحة والتعليم والرفاهية من بلد إلى آخر، كما يختلف نصيب المرأة من هذه المؤشرات بين البلدان وفي البلد الواحد، تحت تأثير عوامل كثيرة.

الجدول التالي يوضح الترتيب العالمي والعربي لدول شمال إفريقيا من حيث مستوى التنمية البشرية.

الدولة	قيمة دليل التنمية البشرية	المرتبة عالميا	المرتبة عربيا
ليبيا	0769	64	05
الجزائر	0.713	93	08
تونس	0.712	94	09
مصر	0.662	112	12
المغرب	0.591	130	13

المصدر: تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2013

http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2013_AR_complete.pdf

وتعد مشاركة المرأة المجتمعية، سواء الاقتصادية، أو السياسية، أو الثقافية، من مقومات تقدم وتحضر أي مجتمع، ولكن ليس بالضرورة أن تكون هذه المشاركة وليدة ثقافة معينة، أو سلوك معين، فهي نابعة من خصوصيات المجتمع العقائدية والثقافية والمجتمعية، بما يجعل المرأة تشعر بذاتها ومشاركتها، بغض النظر عن شكل ومكان المشاركة، في البيت، أم في المدرسة، في المجال الاقتصادي، أو السياسي.

لقد حققت المرأة في هذه المنطقة تقدما في السنوات الأخيرة من حيث الاعتراف القانوني بحقوقها السياسية في المشاركة في الانتخابات وفي الترشح للمجالس المحلية والنيابية. كما تزايد وجودها في أعلى مستويات السلطة التنفيذية في معظم مجالس الوزراء، حيث أصبح توزير النساء موضة في أغلب الحكومات العربية منذ تسعينيات القرن الماضي، غير أن مشاركة النساء في هذه الحكومات اتسمت بمايلي16:

- الطابع الرمزي (وزيرة أو وزيرتان في الغالب).
- الطابع الاجتماعي (إسناد وزارات اجتماعية للنساء في معظم الأحيان أو لها علاقة بالمرأة في معظم الأحيان).
- الطابع الظرفي (تقلب عدد الوزيرات حسب التعديلات الحكومية).

ويمكن حصر الحقوق السياسية للمرأة كما أوردتها العديد من المواثيق الدولية على غرار الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتي حددت بشكل دقيق المجالات العملية للحقوق السياسية للمرأة ونادت بضرورة المساواة مع الرجل في المجالات التالية17:

– التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة.

– الأهلية للترشح.

– المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها.

– شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية.

– المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية.

– تمثيل الحكومة على المستوى الدولي.

– المشاركة في المنظمات الدولية.

غير أن عوامل موضوعية وأخرى ذاتية تحول دون تمكن المرأة من الحصول على الحقوق المذكورة كاملة، منها ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وثقافي وسياسي، وهناك أسباب موضوعية حاسمة وواضحة حالت دون ذلك، وحالت دون رفع مستويات التنمية البشرية:

– نسبة الأمية المرتفعة في صفوف النساء، حيث أن مستوى النشاط السياسي يرتفع عادة عند ذوي المستويات التعليمية المرتفعة، على اعتبار أن المرأة غير المتعلمة لا تتوفر على وعي سياسي يؤهلها لولوج المجال السياسي وتقلد مناصب القرار في الدولة، ولعل هذا ما يفسر تواجد النساء المهتمات بالسياسة في المدن الكبيرة التي ينتشر فيها التعليم عكس البوادي التي تسود فيها الأمية عادة.

– سيادة الأنماط الثقافية والرواسب الاجتماعية القائمة على توزيع المهام بين الرجل والمرأة من حيث إسناد الأنشطة المرتبطة بالحياة الخاصة في البيت للمرأة والأخرى المرتبطة بالحياة العامة للرجل.

– ضعف تواجد النساء في الأحزاب السياسية بصفة عامة وفي أجهزتها القيادية بصفة خاصة، مما يفسر فشل هذه الأحزاب في استقطاب هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع في العالم العربي، فضلا عن غياب الديمقراطية الداخلية مما يحيد النساء من عمليات الترشيح والاكتفاء بلعب دور الديكور فقط، "ويتضح موقف الأحزاب ليس من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشح للانتخابات فحسب، بل وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسيا فقد اكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة وكان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية"18.

أما الأسباب الذاتية فترتبط بالمرأة نفسها، ومحدودية ميولها الشخصية لشغل الوظائف في المجال العام، فهي مازالت تؤمن بأن السياسة هي قضية الرجال وأن النساء يكتفين بدور الإدلاء

بأصواتهن فقط متى أتيحت لهن الفرصة وهذا راجع إلى نقص ثقافتهن السياسية حتى لدى المتعلمات منهن.

كما أن المناخ الانتخابي في بلدان شمال إفريقيا يؤثر سلبا على مشاركة النساء والرجال على حد سواء حيث تسيطر آليات استخدام العنف والفساد وسلاح المال على المناخ السياسي مما أدى إلى إحجام النساء عن المشاركة، " ففي مصر تحجم النساء عن الإدلاء بأصواتهن؛ لأنهن لا يرغبن في أن يتعرضن للإهانة إذا لم يوافقن على بيع أصواتهن لمن لا يستحق، كما تحجمن عن ترشيح أنفسهن خوفا من التشهير بهن وتلويث سمعتهن بسبب عدم القدرة على تلبية متطلبات الدعاية الانتخابية المالية"19.

والحال كذلك في الجزائر حيث لم تشارك النساء في العملية الانتخابية في فترة معينة بسبب تهديدات الجماعات المسلحة، ورغم المكاسب المحققة على صعيد تمثيل المرأة في السلطات الثلاثة فإن فعالية هذا التمثيل تبقى محل نقاش بالنظر إلى تأثير عاملين20:

– محدودية الدور الذي تقوم به المرأة ةأة

داخل مؤسسات صنع القرار سواء كانت المؤسسة تنفيذية أو تشريعية، فرئاسة مجالس الوزراء والوزارات الأساسية في تخصيص الموارد وفي تحديد السياسات الخارجية وحماية الأمن الداخلي والخارجي كلها في يد الرجال، وكذلك الأمر بالنسبة للمجالس النيابية ولجانها.

– إن تركيز المنظمات الملحقة بالأمم المتحدة على تمكين المرأة وربط بعض الدول والمؤسسات الخارجية مساعداتها بتحسين وضع النساء في المنطقة يدفع العديد من الدول العربية للالتفاف على هذا الشرط باللجوء للتمثيل الصوري للنساء في ظل تهميش المواطنين بشكل عام والنساء بشكل خاص من المشاركة في الشأن العام.

ثالثا: تمكين المرأة في كل من الجزائر وتونس

دخلت النساء في الجزائر إلى البرلمان مباشرة بعد الاستقلال سنة 1962 في الهيئة التشريعية المسماة آنذاك المجلس التأسيسي، الذي ضم عشر نساء ليتراجع العدد بعد ذلك طيلة الفترات التشريعية اللاحقة، ثم ليشهد ارتفاعا هاما من جديد؛ إذ فازت ستة وعشرون امرأة في العهدة 2002-2007 موزعات على أربعة أحزاب وواحدة ضمن قوائم الأحرار، وفي العهدة 2007-2012 بلغ عدد النساء ثلاثين امرأة بنسبة 7.7 % منهن واحدة رئيسة كتلة** وواحدة عضو في مكتب المجلس.

وقد شهدت الجزائر تسارعا في إجراءات تمكين النساء في الهيئات التشريعية والتنفيذية منذ أن قام رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بإصدار تعديل دستوري بأمر رئاسي، تمت المصادقة عليه من قبل غرفتي البرلمان في 12 نوفمبر 2008، حيث تم تنصيب لجنة وطنية مكلفة بإعداد مشروع قانون عضوي متعلق بتطبيق المادة 31 مكرر من الدستور المعدل والمتعلقة بترقية المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات والمجالس المنتخبة.

وبعد مشاورات ونقاشات حادة بين مختلف الفاعلين في الساحة السياسية، صدر القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، حيث نصت المادة الثانية منه على مايلي21:

يجب أن لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه بحسب المقاعد المتنافس عليها في انتخابات المجلس الشعبي الوطني:

20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد.

30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد.

35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا.

40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعدا.

50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

كما نصت نفس المادة على نسب مماثلة في انتخابات المجالس المحلية، ونصت المادة الثالثة من نفس القانون على أن توزيع المقاعد يتم حسب عدد الأصوات المتحصل عليها في كل قائمة، وتخصص النسب الواردة في المادة 02 وجوبا للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة.

ومما يدل على أن صيغة الكوتا المطبقة في الجزائر تندرج ضمن نمط الكوتا التحفيزية؛ نصت المادة السابعة من نفس القانون على إمكانية استفادة الأحزاب السياسية من مساعدات مالية خاصة من الدولة بحسب عدد مرشحاتها المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية وفي البرلمان.

وقد مكن نظام الكوتا مئة وستة وأربعين امرأة من الوصول إلى الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري في انتخابات 10 ماي 2012، من أصل أربعمئة واثنين وستين مقعداً بنسبة تقدر بـ

31.60%، وينتمين إلى مختلف فئات المجتمع. غير أن انتقادات واسعة وجهت لهذا النظام بعد أن فاز بالمقعد البرلماني نساء رتبن في ذيل القائمة الانتخابية، في حين أقصي نواب سابقون وإطارات حزبية لها دراية كبيرة بالشأن السياسي.

وحسب آخر إحصائية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فإن تمثيل النساء في مختلف هياكل الدولة مازال منخفضا جدا، ففي الوظائف العليا للدولة، هناك أربعون ألفا وأربعمئة وتسعة وثمانين رجلا، مقابل ثلاثمئة وسبعة وستين امرأةً، وهو ما يمثل ما نسبته 0.9%، وفي وزارة الداخلية، هناك امرأة واحدة في منصب والي مقابل سبعة وأربعين رجلاً من بين من يزاولون مهامهم، وهناك واليتان خارج الإطار، ووالية منتدبة، وثلاثة أمناء عامين، وأربعة مفتشين عامين، وسبعة رؤساء دوائر22.

وفي تونس ونظراً لتاريخها الطويل والمشهود في مجال السياسات الإيجابية في مجال المساواة بين الجنسين، لطالما أمسكت تونس بزمام المبادرة في مجال تمكين المرأة التي حققت عدة مكاسب على غرار إلغاء تعدد الزوجات والطلاق من خلال قانون الأحوال الشخصية، الصادر عام 1956، والذي شكل استثناءً في العالم العربي، وكانت من بين أوائل الدول العربية في منح المرأة حق التصويت في 1956 .

وتؤكد الأرقام تطور حضور المرأة في المجال السياسي بشكل كبير إذ تشير إلى أن نسبة حضور المرأة فى مجلس النواب كانت فى عام 1987 فى حدود 5.6% لتصبح فى سنة 2011 فى حدود 26.7%. أما حضورها فى المجالس البلدية فقد تطور بنسبة 50% تقريبا فبعد أن كان هذا الحضور بنسبة 13.1% فى سنة 1987 أصبح فى سنة 2007 بنسبة ..27.4%.

في الجدول التالي إحصائيات حول تمثيل المرأة في برلماني الجزائر وتونس:

البلد	الغرفة البرلمانية السفلى					الغرفة البرلمانية العليا			
	عدد المقاعد	عدد النساء	النسبة المئوية	سنة آخر انتخابات	عدد المقاعد	عدد النساء	النسبة المئوية	سنة آخر انتخابات	النسبة المئوية الإجمالية
الجزائر	**462**	**146**	**%31.60**	**2012**	**136**	**07**	**%05.10**	**2007**	**%18.35**
تونس	217	58	%26.70	2011			-	-	%26.70

المصدر: موقع الاتحاد البرلماني الدولي

<http://www.ipu.org/wmn-f/classif.htm>

جدول مستخرج من جدول الترتيب العالمي لحضور المرأة في البرلمانات الدولية، المعد من طرف الاتحاد البرلماني الدولي، يبين نسب تمثيل المرأة في المجالس النيابية لكل من الجزائر وتونس حسب نتائج آخر انتخابات تشريعية.

يمثل هذا الجدول نسب حضور المرأة في غرفتي البرلمان في كل من الجزائر وتونس اللتين تحتلان مرتبة متقدمة مقارنة مع باقي دول جنوب المتوسط، حيث نلاحظ أن تواجد المرأة الجزائرية في الغرفة السفلى يمثل نسبة كبيرة مقارنة مع تواجدها في الغرفة العليا، بسبب مفعول نظام الكوتا الذي يطبق عادة في الهيئات التي يتم انتخابها مباشرة، وهذا ما جعل نسب التمثيل النسوي الإجمالية تتراجع في الدول التي تعتمد على غرفتين للبرلمان.

لقد قفزت الجزائر من المرتبة الـ (115) عالميا إلى المرتبة الـ (25) لتحتل الصدارة عربيا بفضل الكوتا النسائية التي رفعت عدد النواب النساء من ثلاثين في العهدة السابقة إلى مئة وستة وأربعين في العهدة الحالية، والأمر ذاته بالنسبة لتونس التي حمل التحول الديمقراطي فيها عددا معتبرا من النساء إلى البرلمان بعد الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس بن علي.

وبالمقارنة مع باقي الدول العربية فإن أكثر من نصفها مرتبة فوق المئة في آخر ترتيب للاتحاد البرلماني الدولي لتواجد النساء في البرلمانات، وهذا يدل على ضآلة الإجراءات التي تتخذها هذه الدول لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة، ويعود الفضل في تبوء الجزائر وتونس لمراتب أقل من المئة إلى نظام الكوتا الإلزامي، حيث لم تحقق النساء أي نتائج مرضية خارج هذا النظام.

خاتمة:

تركز التنمية في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، وبهذا يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالاضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر، ذلك أن النساء يشكلن نصف طاقة المجتمع الانتاجية، وقد أصبح لزاما أن يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقا بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

حققت المرأة في شمال إفريقيا مستوى مقبولا من حيث تواجد النساء في المجال العام ولم يحدث ذلك بسهولة نظرا لكثير من العوائق المنتشرة في بيئتها ومنها الطابع الأبوي للمجتمعات

وسيادة العرف والبنى التقليدية، والفهم الملتبس لعدد من النصوص الدينية التي تتناول مسائل المرأة والتي ما يزال الجدل قائما ومستمرا حولها.

إذا كانت حكومات هذه الدول تحاول تسويق إنجازاتها في هذا المجال عن طريق مدونة طويلة من الأرقام عن الوضع الصحي للنساء ونسب التعليم والأمية ومقاعد المجالس الانتخابية، فإن النقائص التي أشارت إليها تقارير التنمية البشرية تبين أن مسيرة النهوض بالمرأة في المنطقة ما تزال في بدايتها.

اتجهت أغلب دول شمال إفريقيا الكثير من الدول العربيةأغلب إلى اعتماد نظام التمييز الإيجابي (الكوتا) لإتاحة الفرصة للنساء للحصول على مقاعد في المجالس المنتخبة، إلا أن هذا النظام لا يحظى بالإجماع لاعتقاد معارضيه بأنه غير ديمقراطي ويتناقض مع دساتير هذه الدول التي تمنع التفريق بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو الجنس، بيد أن اعتماد هذا النظام قد يجد له مبررات كثيرة نظرا لتصاعد تأثير النساء في كافة مجالات الحياة في المنطقة.

في ظل الأوضاع التي تعيشها بعض دول شمال إفريقيا، يعد الحديث عن التمكين السياسي للمرأة في المنطقة بما تحمله كلمة التمكين من قوة . كالحديث عن ترسيخ الديمقراطية فيها، من حيث الواقع والآمال، فكل ما تحتاجه المرأة في هذه المرحلة هو تمكينها من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي ما تزال تناضل من أجلها والتي بدونها يستحيل رفع مستويات التنمية البشرية.

إن تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية في المنطقة يتطلب مشاركة فعالة من طرف الرجل والمرأة على السواء في تدبير شؤون المجتمع. وفي حين أن الرجل استحوذ على أغلب مساحة التأثير في الأحداث، فإن النهوض بنصف المجتمع الآخر، يتطلب اعتماد آليات معينة لتمكين المرأة من تجاوز الصورة النمطية الموروثة من أزمنة ماضية والتي تشعرها بدونيتها وعدم أهليتها لتولي مناصب القيادة، وتجسيد هذه الآليات يتطلب إرادة سياسية وقرارات قابلة للتنفيذ وليس عبارات إشادة بدور المرأة ومنجزاتها.

تعتبر كلا من الجزائر وتونس في طليعة الدولة العربية من حيث مستويات التنمية البشرية ومستويات تمكين المرأة وذلك بالنظر لمسار طويل من الإجراءات والسياسات التي فتحت المجال للمرأة لتجاوز المعوقات النفسية والمجتمعية، ويعد هذا الإنجاز مكسب لشعوب المنطقة الطامحة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

الهوامش:

1- أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص. 98.

2- أماني مسعود، " التمكين" **مجلة مفاهيم**، (أكتوبر 2006)، ص. 06 .

3-4 مسعود، المرجع السابق، ص. 98.

5- مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية " التمكين السياسي للمرأة المصرية.. هل الكوتا هي الحل؟ < http://www.maatpeace.org/Arabic/DetailsPage.aspx?PageID=1181>، تاريخ التصفح: 18 أكتوبر2013

6- اعتماد علام وعبد الباسط عبد المعطي، محررين، **العولمة وقضايا المرأة والعمل** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،2003)، ص. 160.

7- علام وآخرون، المرجع السابق، ص ص. 160-161.

8- مسعود، المرجع السابق، ص ص. 20-21

9- سلوى بن جديد، **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة** (الجزائر: الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، 2008)، ص. 95.

10- حاتم بابكر هلاوي، " الديمقراطية والتنمية في العالم العربي: دراسة حالة السودان"، (ورقة مقدمة إلى ندوة: التنمية المستدامة ومستقبل المنطقة العربية، طرابلس، 2005)، ص. 34.

11- مقتطف من إعلان الحق في التنمية الذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986، <http://www.arabhumanrights.org/publications/cbased/ga/development-declaration86a.html>، تاريخ التصفح: 08 سبتمبر 2013.

12- عمرو هشام محمد العمري، " التنمية البشرية والتطورات الديمغرافية في بلدان الاسكوا"، موقع مجلة العلوم الإنسانية للجامعة المستنصرية ببغداد، < http://www.ulum.nl/d153.html >، تاريخ التصفح: 11 نوفمبر 2013.

13- فلاح المشعل، "التنمية البشرية، المفهوم.. المكونات"، <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22486>، تاريخ التصفح: 14 نوفمبر2013.

14- ناصر مراد، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** 42 (2009): ص ص. 107-108.

15 - Oween green, "environmental issues", in :**globalization of world politics**: an introduction to international relations, 4th edition (London: oxford university perss, 2004), p.453.

16- undp، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005**، مرجع سابق، ص. 188.

17- عبد القادر لشقر، " الانتخابات التشريعية المغربية 2007، أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، 21 (2009): ص. 146.

18- إيمان بيبرس، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي** (القاهرة: مطبوعات جمعية نهوض وتنمية المرأة، بدون سنة طبع)، ص. 23.

[19]- المرجع نفسه، ص.23.

[20]- Undp، تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2005، ص. 189.

** ترأست لويزة حنون – رئيسة حزب العمال – الكتلة البرلمانية لهذا الحزب في المجلس الشعبي الوطني في العهدة البرلمانية السابقة 2012/2007.

[21]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " قانون عضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة"، عدد 01، 14 يناير سنة 2012، ص 46.

[22]- عبد المجيد بوزيدي، " المرأة الجزائرية: قدرات كبيرة غير مستغلة"، ترجمة عبد الوهاب بوكروح، **جريدة الشروق اليومي**، 11 أفريل 2009، ص 12.